مفهوم الواجب عند كانط..
مقاربة نقدية

علا عبد الله خطيب[*]

هذا البحث هو مقاربة بيانية نقدية لمفهوم الواجب عند كانط. وفيه تحاول الباحثة في فلسفة الدين علا عبد الله خطيب تأصيل مفهوم لجهة انفراد كانط بعبارة الواجب بوصفه معادلاً للخير والخيرية كما ذهب إلى ذلك عدد من قراء كانط، ولاسيما من الفلاسفة اللاحقين عليه.

النقطة الأبرز التي تشكل محور هذا البحث هي إعادة تظهير مفهوم الواجب على أنه أساس في العمارة الفلسفية الكانطية والإشكاليات التي واجهته في الفضاء الفلسفي الحديث.

المحرر

على الرغم من أن مفهوم الواجب قد يتردد عند بعض الفلاسفة اللّاحقين[1] على كانط لكنه يبقى فيلسوف الواجب بلا منازع. فقد أحلَّ كانط مفهوم الواجب محلَّ مفهوم الخير في فلسفته الأخلاقيّة، وجعل منه المحور الأساسي للأخلاق الإنسانيّة والمصدر الوحيد للإلزام الخلقي. وقد رأى كانط أن تحليل مفهوم الإرادة الخيرّة يرتد بنا إلى مبدأ اساسي واحد هو الواجب الذي تنبع منه كافة الأفعال الأخلاقية للإنسان العاقل صاحب الإرادة. أما الأفعال العفوية التي تصدر عن الإنسان من دون إرادته، فإنها لا تحمل أي قيم أخلاقية حتى لو حققت مصادفة بعض الأعمال الخيرة.

ويعود الواجب عند كانط إلى طبيعة العقل العملي، بوصفه تلك الملكة الكلية العامة التي تميز الإنسان من حيث هو حيوان ناطق. فليس الإنسان مجرد حيوان يسعى نحو اشباع ميوله وحاجاته من

---

*ـ باحثة متخصصة في فلسفة كانط، جمهورية مصر العربية.

[1]- ومن أشهر هؤلاء الفيلسوف الفرنسي جول سيمون (1814-1896) الذي كتب مؤلفا ضخما في أربعة أجزاء تحت عنوان « الواجب». وقد قام بترجمته إلى العربية محمد رمضان وطه حسين.

أجل المحافظة على بقائه، بل هو أيضاً كائن أخلاقي يحاول توجيه سلوكه والعمل بمقتضى الواجب. ومن هنا فإنه كثيراً ما ينشب في باطن النفس البشرية صراع حاد بين الواجب والهوى، أو بين العقل والشهوة، إذ يتحقق الإنسان من أن الفضيلة والسعادة لا تسيران دائماً جنباً إلى جنب. وبمجرد ما يعمل الإنسان بمقتضى الواجب، فإنه سرعان ما يتحقق من أن فعله يصلح لأن يكون قانوناً كلياً شاملاً يلتزمه الجميع. فما الواجب؟ وما أهم معانيه؟ وما شروطه؟ وما أهم أوجه النقد التي يمكن توجيهها لمفهوم الواجب؟ ذلك المفهوم الذي بات عنواناً لفلسفة كانط كلها، فما إنن يُقال فيلسوف الواجب حتى يتبادر إلى الذهن اسم الفيلسوف الألماني الكبير إيمانويل كانط.

الإرادة الخيرة دعامة كل سلوك أخلاقي

انطلق كانط في تحديده مبدأ الواجب من خلال مفهوم آخر هو مفهوم « الإرادة الخيّرة » التي تعد بمنزلة الدعامة الأساسية لكل سلوك أخلاقي، وهي وحدها التي يمكن تصورها على أنها الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعد خيراً على الإطلاق ومن دون أدنى قيد أو شرط. فالإرادة الخيرة هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعد خيراً في ذاته لا لما يترتب عليها من نتائج أو بما تحدثه من آثار، إنها خيّرة لأنها تعمل بمقتضى الواجب وبصرف النظر عن النتائج. والإرادة الخيرة هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون خيراً في ذاته؛ لأنها لا تستمد خيريتها من المقاصد التي تحققها أو الغايات التي تعمل من أجلها؛ بل تستمد خيريتها من باطن ذاتها بوصفها الشرط الضروري الكامن لكل أخلاقية، فهي كما يذكر الباحثون في فلسفة كانط الأخلاقية تعلو على جميع آثارها؛ لأنها تستمد خيريتها من صميم نيتها. والنية هي العنصر الجوهري في الأخلاقية مادامت الإرادة الخيرة خيرة في ذاتها لا بعواقبها، فهي إذن عند كانط وحدها التي يمكن أن تعد خيراً في ذاته أو خيراً مطلقًا من دون أدنى قيد أو شرط، أي مهما كانت الظروف والأحوال التي يمكن أن توجد فيها، فهي لا تكون خيّرة حينًا وغير خيرة في حين آخر، ولا تكون وسيلة خيرة لغاية ما، ووسيلة شريرة لغاية أخرى؛ بل إن خيريتها غير مشروطة بعلاقتها بظروف أو بغاية أو برغبة، وهي بهذا المعنى خير مطلق وغير مشروط أبدًا، فهي خيّرة في ذاتها، لا بالنسبة لأي شيء آخر ومن دون تحديد أو وصف أو تقييد. ومن ذلك عمل الطبيب الذي لم يتأخر ولم يتلكأ، وبذل كل ما في وسعه لينقذ حياة المريض؛ فقد بذل جهداً، ووقتاً، وعلماً، وأداءً،...إلخ؛ أي أدى ما يجب عليه أن يؤديه. ولا فرق بعد ذلك بين أن يشفى المريض أو يموت، أعني أن النتيجة لا تغير من الأمر شيئاً.

تعريف الواجب عند كانط

يعرّف كانط الواجب بأنه «ضرورة أداء الفعل احتراماً للقانون العقلي في ذاته». ويحدد كانط مفهوم

الواجب عن طريق تفنيد كل ما هو غير أخلاقي، وكل ما هو متعارض مع الواجب، حتى يصل إلى ما هو أخلاقي فقط، ويسلك طبقًا للواجب فيبدأ بالقول «يمكن أن ننحي جانبا هنا كل الأفعال التي نعترف بداية بكونها متعارضة مع الواجب ويمكن عدّها من وجهة النظر هذه أو تلك بأنها نافعة، ذلك أن المسألة بصدد هذه الأفعال، هي على الدقة، معرفة هل من الممكن أن يكون لها مكان بمقتضى الواجب، ما دامت هي ذاتها تعارض الواجب»[1]. وهو هنا يضع كل الأفعال المتعارضة مع الواجب والمنافية للأخلاق جانبًا. مثل الكذب والسرقة والخيانة، فالإنسان يكذب لأنه يود أن يخدع غيره من الناس طمعًا في منفعة ما، ويزور شيكًا حين يريد الحصول على ما لا حق له فيه قانونًا. مثل هذه الأفعال من وجهة نظر كانط – يجب أن تنحى جانبًا منذ البداية لأنها تتعارض مع الأخلاق تعارضًا واضحًا. ولكن الأمر يزداد صعوبة حين يُنحي كانط جانبًا الأفعال التي تتسق بالفعل مع الواجب فيقول «وأدع جانبًا أيضًا تلك الأفعال التي تطابق الواجب مطابقة حقة ولا يكون لدي الناس أي ميل مباشر نحوها وهم يقومون بفعلها، لأن ثمة ميلاً آخر يدفعهم تجاهها»[2].

ومثل هذه الأفعال التي تأتي مطابقة مبدأ الواجب وليست طبقًا له يجردها كانط من كل قيمة أخلاقية. فيسميها بأنها أفعال تتفق مع الواجب ولكنها لم تؤد عن واجب وإنما أداها مؤديها عن مصلحة أو منفعة، فالتاجر الذي يعامل كل زبائنه بأمانة، ليس بالضرورة فاعلاً ذلك عن واجب، بل ربما كان ذلك لأنه وجد مصلحته في ذلك، لأن تجارته تروج أكثر إذا عامل الزبائن كلهم بأمانة. فلم يكن الدافع إذًا الفضيلة والواجب الأخلاقي. وإنما يكون سلوكه هذا جديرًا بنعت الأخلاق والفضيلة والسلوك عن واجب لو كان صادرًا عن حب الأمانة لذاتها أو عن شعور بالواجب لأن يفعل ذلك، ولكن مادام سلوكه لم يصدر عن إحساس بالواجب، بل كان الباعث عليه المصلحة الذاتية، فهو غير جدير بنعت الأخلاق عنده.

قضايا الواجب الأخلاقي

نلاحظ هنا أن للواجب عند كانط قضايا ثلاثة يمكن أن نفرق بينها؛ حيث تنص **القضية الأولى** من قضايا الواجب الكانطي على «أن الفعل الأخلاقي لكي يكون خيراً يجب ألا يكون مطابقًا في نتائجه مبدأ الواجب، بل يتحتم أن يجيء طبقًا له؛ أي أن يصدر عن احترام لمبدأ الواجب»، فكم من أفعال تدفع إليها الرغبة في تحقيق منفعة شخصية، ومع هذا تتفق في نتائجها مع مقتضيات الواجب، فلا

[1]- (Kant, Fundamental Principles of the Metaphysic of Morals, translated by Thomas kingsmill Abbott in Great Books of the Western World (Kant 39) fifth printing, United States of America. 1994,p.257.
[2]-Ibid, P.258

تكون من أجل هذا متماشية مع مبدأ كانط الأخلاقي الأسمى[1].

أي إنه لا يكفي عند كانط أن يأتي الفعل مطابقًا للواجب، ولكن أن يأتي الفعل طبقًا للواجب. ولكن الأمر نفسه يزداد صعوبة – وذلك على حد قول كانط – «وأكثر صعوبة من ذلك أن نحدد هذا التمييز حين يكون الفعل متسقًا مع الواجب، وحين يكون لدى الذات زيادة على هذا – أيضًا – ميل مباشر»[2]. أي إن الفعل قد يأتي مطابقًا الواجب وصادرًا عن ميل مباشر – كالذي يحملنا عليه دافع التعاطف الوجداني أو الشعور بالأريحية – ومع ذلك يفتقد الجدارة الأخلاقية ولكن يتضح الأمر نتوخى تمييز فعل لا يصدر إلا عن ميل ولا يجيء طبقًا للواجب، من فعل آخر لا يصدر إلا عن مبدأ الواجب ولا يتدخل في حملنا على فعله ميل أو هوى. ويرى توفيق الطويل أننا إذا مِزنا البواعث على هذا النحو تبين لنا أن أفعالنا التي لا تصدر إلا عن شعورنا الطبيعي بالتعاطف قد تكون صوابًا وخليقة بالتقدير، ولكنها مع ذلك تخلو من كل قيمة أخلاقية خلافالأفعال التي لا يحمل عليها إلا مبدأ الواجب وتقديم العون لمن يفتقرون إليه بدوافع من الواجب يبدو أكرم في عُرف الأخلاق الكانطية متى نهض به الإنسان في وقت تثقله فيه متاعبه ولا تحمله عليه نزعاته الطبيعية[3].

نخلص من هذه القضية الأولى في مبدأ الواجب إلى القول إن كل ما ينبغي له أن يكون خيراً من الناحية الأخلاقية لا يكفي فيه أن يكون مطابقًا للقانون الخلقي بل لابد له كذلك من أن يحدث من أجله وإلا كان هذا التطابق من قبيل الصدفة وكان تطابقًا فاسدًا، فمن يحب الموت ويريد الهروب من الحياة ومن أجل ذلك ذهب إلى ميدان القتال فإن أفعاله حينذاك لم تصدر عن الواجب ومن ثم لا يمكن عدها خلقية. أما إذا كان الإنسان يحب الحياة ويحرص عليها ولا يريد الهروب منها ومع ذلك يذهب إلى ميدان القتال فإن سلوكه يعد أخلاقيًا ومن ثم ينطوي على قيمة أخلاقية لا يستهان بها[4].

إذاً ليس يكفي لكي يكون الفعل أخلاقياً أن تتفق نتائجه مع ما يقتضيه الواجب، بل يجب أن يكون صادراً عن تقدير عقلي لمبدأ الواجب. ومعنى هذا أن الصبغة الأخلاقية للأفعال لا تتمثل في مظاهرها الخارجية، بل هي تكمن في باطن النية، أو في صميم الطريقة التي بها نريد هذا الفعل أو ذاك.

إذن فالواجب لا يفتقر إلى باعث خارجي، أي لا يحتاج إلى حافز من عاطفة أو وجدان أو ميل من أي نوع كان، فمن يفعل بدافع أو حتى بباعث من التعاطف فإن فعله يعد خاليًا من كل قيمة أخلاقية إذ أنه حينذاك يخلو من المبدأ الذي ينبغي أن تتم الأفعال بمقتضاه؛ حيث إن

---

[1]- **Ibid, pp.258 -259.**

[2]- **Ibid, p.258.**

[3]-توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الرابعة، 1985، ص420.

[4]-فيصل بدير عون، دراسات في الفلسفة الخلقية، مكتبة سعيد رأفت، د.ت، ص182.

التعاطف يمكن أن يدفع الإنسان إلى أفعال لا تتفق مع غاية المجموع.

ولما كان الواجب لا يستند إلى العاطفة أو الوجدان ولا إلى الميول ولا الرغبات مهما كانت نبيلة وسامية، فقد وصفت أخلاق كانط بالتشدد ولأنها أيضًا لا تحبذ العواطف التلقائية والسرور بالحياة ولأنها تفرض نوعًا من القسوة الزهادة في أداء الواجب ولهذا السبب أيضًا هاجمها معاصروه. فكيرنر Körner في رسالته إلى شيللر Schiller يرى في هذا التشبيه ملامح رجل الشمال وتشدده وبروده. بينما رد لشتنبرج Lichtenberg هذه القساوة وذلك التشدد إلى سن كانط المتقدمة إذ تفقد الوجدانات والآراء قوتها[1].كما تهكم شيللر كيف يخذل أصدقاءه وهو يشعر بالسعادة ولذلك فهو ليس فاضلاً ولا يقوم بعمل أخلاقي، فمن الأولى ألا يخدم أصدقاءه وإذا قام بخدمتهم فما عليه إلا أن يزدري تلك الخدمة أو أن يفعل عن كراهية ما يأمره به الضمير.وقد نالت هذه المقطوعة الساخرة رواجًا هائلاً حتى رددها كل من يريد أن يهاجم تشدد الأخلاق الكانطية. ولكنها كما لاحظ باتون Paton أنها شعر رديء Poor Poetry ونقد أردأ Worse Criticism وهي تعبر عن سوء فهم لفلسفة كانط الخلقية[2]. كما أن التفسير الشائع للأفعال عند كانط وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

أفعال تتم عن ميل مباشر.

أفعال لا تتم عن ميل مباشر ولكن عن مصلحة شخصية Self interest.

أفعال لا تتم عن ميل مباشر ولا عن مصلحة شخصية لكن من أجل الواجب فقط. هي في الحقيقة بعيده جدًا عن مذهب كانط[3].

وإن مذهبه الحقيقي يكمن في أن يُنظر إلى الأفعال التي تتم عن ميل فقط من دون دافع من الواجب على أنها خالية من القيمة الأخلاقية، أما الأفعال التي تنجز فقط من أجل الواجب من دون أي ميل فلها قيمة أخلاقية، ولكن استخدام هذه الطريقة في العزل ليس معناه أبدًا تقرير أنه حيثما وجد ميل وكذلك إرادة لفعل الواجب فلا يمكن أن تكون ثمة قيمة أخلاقية في الفعل وإنما يعني فقط (أولاً) أن الفعل يكون خيراً بمقدار ما ينبثق عن إرادة الفعل الواجب و(ثانيًا) أننا لا نستطيع أن نؤكد أن فعلاً ما خير إلا بالقدر الذي به نعتقد أن إرادة فعل الواجب يمكن بذاتها أن تكفي لإنتاج الفعل من دون سند من أي ميل؛ و(ثالثًا) أن مثل هذا الاعتقاد غير راسخ إلا في حالة الخلو من الميل المباشر لإنجاز الفعل[4].

---

[1]-عبد الرحمن بدوي، الأخلاق عند كنت، دار القلم، الكويت، 1979، ص50.

[2]-H,J,Paton, the Categorical Imperative, A study in kant`s moral philosophy, Hutchinson's University Library, oxford, 1946, P.48.

[3]- Ibid, P.47.

[4]-Kant, fundamental Principles of the Metaphysic of Morals, p.258.

وعلى ذلك فإن القول إن الفعل لا يمكن أن يكون خيراً إذا كان الميل موجوداً فيه إلى جانب الواجب في نفس الوقت، يعد تشويهًا لفلسفة كانط الأخلاقية. كما أنه مع رؤية كانط التي ترى أن اتباع الواجب يمكن أن يعني التضحية بالميول وحتى بالسعادة، يمكن لنا – ولا نكون خارج تصور مبدأ الواجب الكانطي – أن نمارس سعادتنا الخاصة بطريقتنا الخاصة ولو أن هذا ليس واجبًا مباشرًا. إذن فالفعل الأخلاقي لا يفقد قيمته الأخلاقية إذا صاحبه شعور بالسعادة أو حتى رغبته فيها ولكن يفقد قيمته الأخلاقية إذا صدر عن رغبة في تحقيق هذه السعادة فقط.

وإذا كان كانط لم يتردد في الاعتقاد بأن العواطف النبيلة تساعد على الإتيان بالأفعال الخيرة ومن أجل هذا كان غرسها في الإنسان واجبًا، فإن العالم يفقد جماله الأخلاقي بغير هذه العواطف، كما أنه على الرغم من نفورة من اتخاذ السعادة غاية مباشرة لأفعالنا، فإنه يرى أن علينا واجبًا غير مباشر يقضى بالبحث عن السعادة فيقول: «إن حرص الإنسان على تأمين سعادته الذاتية واجب (على الأقل بطريق غير مباشر)؛ ذلك لأن عدم رضا المرء عن حاله، وتزاحم الهموم العديدة عليه ومعيشته وسط حاجات لم يتم إشباعها قد تكون دافعاً قويًا له على أن يخرق واجباته. ولكننا حتى لو صرفنا النظر في هذا المقام عن فكرة الواجب، فسنجد أن الناس جميعًا يمتلكهم نزوع باطن بالغ القوة نحو السعادة، ذلك لأن جميع النزعات تتحد في هذه الفكرة بالذات – أي فكرة السعادة – وحدة كلية»[1].

ومن ثم يمكن القول قبل الانتقال إلى القضية الثانية إن كانط لم يغلق أبواب السعادة أمام الإنسان غافلاً عن طبيعته كما زعم بعض نقاده.

أما **القضية الثانية** من قضايا الواجب الكانطي فتنص على أن «الفعل الذي يتم عن شعور بالواجب لا يستمد قيمته من الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه. بل من القاعدة التي تقرر القيام به وفقًا لها، فهي إذن لا تتوقف على واقعية موضوع الفعل، بل تعتمد فحسب على مبدأ الإرادة الذي حدث الفعل بمقتضاه، وبصرف النظر عن كل موضوعات الرغبة أو الاشتهاء»[2] ويتضح من هذه القضية أن القيمة الخلقية للفعل الذي يصدر عن الواجب لا تتوقف على النتائج التي يحققها أو يحاول تحقيقها بل تتوقف على المبدأ أو القاعدة التي يؤدي الإنسان بمقتضاها واجبه أيًا كان هذا الواجب. وبهذا يعيد كانط تقرير قضيته الأولى ولكن بطريقة فنية، وقد سبق القول إن الإرادة الخيرة لا تستمد خيريتها المطلقة من الخيرية المشروطة المقيدة التي تكفلها النتائج التي تحققها، ويصدق هذا أيضًا على الأفعال الخيرة التي تتجلى فيها الإرادة الخيرة التي تعمل من أجل الواجب[3].

---

[1]- Ibid, p.258.

[2] -Ibid,p. 259.

[3]- توفيق الطويل: فلسفة الأخلاق، نشأتها وتطورها، ص421.

فإذا كان الهدف الذي نطلبه من وراء أفعالنا والنتيجة التي نحصل عليها من وراء ذلك بوصفها غايات ودوافع للإرادة لا تسبغ على أفعالنا أية قيمة أخلاقية فإننا نتساءل مع كانط «أين يمكن إذن أن توجد هذه القيمة؟ « وهنا يجيب كانط بصراحة ووضوح «إن هذه القيمة لا يمكن أن توجد إلا في مبدأ الإرادة بغض النظر عن الغايات التي يمكن أن تتحقق عن طريق مثل ذلك الفعل، ذلك لأن الإرادة تقع موقعًا وسطًا بين مبدئها القبلي، وهو شكلي، وبين دافعها البعدي وهو دافع مادي، وكأنها تقع على مفرق الطرق، ولما كان من اللازم أن تتحدد عن طريق شيء ما، فلابد لها أن تتحدد عن طريق المبدأ الشكلي للإرادة بوجه عام، حينما يحدث فعل عن واجب إذ يكون قد نزع عنه كل مبدأ مادي»[1].

وهكذا يتضح أن العمل من أجل الواجب هو العمل بمقتضى قاعدة صورية من غير اعتبار لرغبة أو هوى أو غاية مادية؛ نظرًا لأن مثل هذه الغايات أو الدوافع أو البواعث لن تكون سوى ظواهر تجريبية ناشئة عن القوى الراغبة في الإنسان، وليس من شك في أن كل ما هو تجريبي لا يمكن أن يكون ضروريًا أو كليًا؛ بل هو لابد أن يظل مصبوغًا بصبغة العرضية أو النسبية. ولكن الأفعال الخلقية لابد من أن تكون صالحة في كل زمان ومكان، فهي لابد بالضرورة من أن تكون مطابقة لقانون كلي عام يكون هو الدعامة المطلقة لكل أخلاق، وحسبنا أن ننظر إلى كل أفعالنا لكي نتحقق من أن ما نعده – من بينها – أخلاقاً، إنما هو ذلك الذي يوصف بأنه معقول أو منتظم بمعنى أنه مطابق للأخلاق[2].

ولما كان العمل من أجل الواجب هو العمل بمقتضى القاعدة الأخلاقية. فإن معنى هذا أن الفعل الذي يتم عن واجب لا يمكن أن يحدد بحسب موضوعاته، لأن حقيقة هذه الموضوعات لا تشهد إلا على التطابق الظاهري مع الواجب، ولهذا يجب أن يتحدد تبعًا للقاعدة التي وفقًا لها أن تنجزه. ويميز كانط القاعدة Maxim من القانون أو المبدأ Principle فيرى أن القاعدة نوع من المبدأ. والمبدأ قضية عامة كلية تندرج تحتها قضايا أخرى تقوم على أساسه، ويقوم في طبيعة العقل نفسها، ولهذا يكون مطلقًا ويسير بمقتضاه سلوك كل كائن عاقل، متى كان لعقله سيطرة كاملة على أفعاله، كما أنه أيضًا يصبح نسبيًا (ذاتيًا) بالنسبة لصاحبه – بمعنى أنه هو الذي فرضه على نفسه – وموضوعي بالقياس إلى كل كائن عاقل من حيث إمكان تعميمه قانونًا عامًا للناس جميعًا[3].

أما القاعدة فيمكن أن نعدها المبدأ الذي نعمل فعلاً بمقتضاه، فهي مبدأ شخصي محض قد يكون خيراً وقد يكون شرًا، وهو في عُرف كانط مبدأ ذاتي يتعلق بصاحبه، ويتجلى في الأفعال التي يقوم

[1]- Kant, fundamental Principles of the Metaphysic of Morals, p.259.

[2]- زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، مكتبة مصر، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1980، ص169، وأيضاً:

Kant, lectures on Ethics, Translated by Louis Infield, with an introduction By: J. Macmurray ,M.A., Methuen&co. LTD. London, 1930, P.11– 19.

[3]- توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق، نشأتها وتطورها، ص422.

بها فعلاً. فهي إذن فرع من المبدأ الموضوعي العام يؤدي بمقتضاها فعلاً معيناً وهي إذن تختلف عن المبدأ الموضوعي العام، من حيث كونها لا تصدق إلا بالنسبة إلى الفاعل الفرد، لا بالنسبة إلى كل الفاعلين العقلاء، وتختلف أيضًا عن الدافع ولهذا سميت مبدأ، فالحيوان يمكن أن يقال إن له في سلوكه دوافع، أما الإنسان فيقال إن له قاعدة، فالحيوان يأكل ويشرب بدافع الجوع أو العطش، أما الإنسان العاقل في أفعاله العقلية فيتبع قواعد أي مبادئ عامة، أي إن الإنسان يعرف ماذا يفعل وليست أفعاله مجرد انعكاسات أو استجابات تلقائية لدوافع كما هي الحال في الحيوان[1].

فإذا قررت أن أنتحر تفاديًا للتعاسة أمكن القول إن انتحاري كان وفقًا لقاعدة مؤداها أن أقتل نفسي متى غلبت متاعب الحياة مباهجها، وصارت الآلام أكثر من اللذات، ولكن هذه وأمثالها قواعد مادية تنشأ عن تعميم حالات جزئية بباعث شخصي ونتيجة مقصودة. ولما كانت الخيرية لا تنشأ في الأخلاق عن النتائج التي تهدف إليها الأفعال، استحال أن تجيء الخيرية عن قاعدة مادية من هذا النوع، إن قيمة الأفعال يجب أن يكون مرجعها إلى المبدأ الذي يقضي بأن يؤدي الإنسان واجبه لذاته من دون أي اعتبار آخر، هذه قاعدة تخلو من أي مادة، لا تهدف إلى تحقيق رغبة أو تحقيق ميل معين، إنها قاعدة صورية بحتة – بلغة كانط – والرجل الفاضل يقبل القاعدة المادية أو يرفضها وفقًا لمدى اتساقها أو تنافرها مع القاعدة الصورية التي تقضي بتأدية الواجب لذاته[2].

ولبيان القول الذي يبدو غامضًا عند كانط للتفرقة بين القواعد المادية والقواعد الصورية يمكن القول إن القواعد إما أن تقوم على أساس ميول حسية، ويسميها كانط قواعد مادية أو بعدية أو تجريبية وتقوم على تجربة الرغبات أو الشهوات، ومن يفعل أداءً للواجب يفعل وفقًا لقاعدة صورية لا مادية، إنه لا يفعل ابتغاء تحصيل نتائج معينة، بل امتثالاً للواجب أيًا كانت النتائج[3].

أما **القضية الثالثة** في مبدأ الواجب فيستخلصها كانط من القضيتين السابقتين ومؤداها «الواجب هو ضرورة أداء الفعل احتراماً القانون»[4] فقد أؤدي فعلاً أشعر بهوى وميل إليه لكني لا أكن له احترامًا ويكون سبب ذلك أن هذا الفعل مجر أثر للإرادة وناتج منها. فلا يكون هذا الفعل ذا قيمة أخلاقية، فالقيمة الأخلاقية للفعل لا تكمن في الأثر الذي ينتظر من ورائه ولا في أي مبدأ من مبادئ الفعل يحتاج إلى استعارة الباعث عليه من هذا الأثر المنتظر؛ ذلك لأن جميع هذه الآثار المترتبة على الفعل (مثل رضى الإنسان عن حاله، بل والعمل على إسعاد الغير) يمكن

[1]- **Kant, lectures on Ethics, PP.36 – 47.**

[2]-**توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق، نشأتها وتطورها، ص422.**

[3]-**عبد الرحمن بدوي، الأخلاق عند كانط، ص54.**

[4]- **Kant, fundamental Principles of the Metaphysic of Morals, p.259.**

أيضًا أن تنتج من أسباب أخرى[1] ولكن القيمة الأخلاقية تكون للفعل المنجز احترامًا للقانون.

وتثير كلمة (احترام) نقاشًا كبيرًا بين الباحثين مصدره أن الاحترام انفعال عاطفي، وكانط بحسب الفهم المعتاد لمذهبه يستبعد الانفعال، فكيف إذن يقول باحترام القانون. أي إنه قد يبدو غريبًا أن يستخدم كانط العقلاني كلمة تحمل دلالات انفعالية عاطفية داخل مذهبه العقلاني.

وبفحص مفهوم (الاحترام) عند كانط نجد أنه شعور فريد من نوعه لا يتعلق بموضوع حسي ولا يرتبط بإرضاء ميولنا الطبيعية، وإنما ينشأ من كوني أشعر بأن إرادتي خاضعة لقانون، من دون أي تدخل من موضوع أو اعتبار حسي، وهذا الخضوع ينطوي على شعور بالتواضع من ناحية، وبالسمو من ناحية أخرى، لأن القانون الأخلاقي يردع ميولي ويقدع غروري، فأشعر بالتواضع؛ وفي مقابل ذلك أشعر بالسمو لكوني أدرك أن ردعي ميولي صادر عن ذاتي الحرة، لا عن قهر خارجي[2].

ومن ثم يمكن فهم ذلك الافتراض الذي افترضه على وجه لوم مُوجه إليه قائلاً: «قد يلومني لائم فيعترض زاعما أنني تحت ستار كلمة احترام لا أفعل أكثر من أن ألوذ بشعور غامض آوي إليه بدلاً من أن أوضح المسألة عن طريق تصور عقلي. ولكن الاحترام إن يكن شعوراً وعاطفة، فليس شعوراً متولداً بالتأثر، بل هو شعور تولد تلقائيًا عن طريق تصور عقلي، ومن أجل ذلك يتميز تميزًا نوعيًا عن كل المشاعر من النوع الأول التي تتصل بالميل أو الخوف. إن ما أعرفه معرفه مباشرة كقانون أخضع له، فإنما أعرفه بنوع من الاحترام، يدل فحسب على الشعور بتبعية إرادتي لقانون ما بغير توسط من جانب مؤثرات أخرى على شعوري. إن تحدد الإرادة تحددًا مباشرًا بوساطة القانون والشعور بذلك هو ما يسمى بالاحترام. إذ يعدّ هذا الاحترام أثرًا للقانون في الذات لا سبباً له»[3]. بل إنه يقرر في نهاية هذا النص الطويل «إن كان كل ما نصفه بالمنفعة الأخلاقية فإنما يتكون من الاحترام للقانون. كما يعلق زكريا إبراهيم موضحًا معنى الاحترام عند كانط قائلاً: «وليس هذا الاحترام باعثًا مضافًا وإنما هو ينشأ فينا تلقائيًا بفعل العقل نفسه. وما دام الفعل الصادر عن الواجب لا يقع تحت تأثير أي ميل باطني، ولا يصدر عن أي موضوع خارجي، فلم يبق إلا أن نقول إن احترام القانون هو الباعث الأخلاقي الوحيد، وبالتالي فإن ما يحدد الإرادة ليس هو أي مضمون تجريبي، بل هو الصورة الخالصة للقانون»[4].

خصائص الواجب والأوامر الأخلاقية

وانطلاقا من نظرية الواجب فرق كانط بين نوعين من الأوامر العقلية في المجال الأخلاقي، أوامر

[1]- **Ibid, p.259.**

[2]-عبد الرحمن بدوي، الأخلاق عن كانط، ص55.

[3]-**Kant, fundamental Principles of the Metaphysic of Morals, p.260.**

[4]-زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، ص192.

شرطية وأوامر مطلقة[1]؛ إذ عبرت الأوامر الشرطية عن تلك الأفعال التي يرتبط تنفيذها بشرط معين، والتي يكون الفعل الخلقي فيها مجرد وسيلة لتحقيق أهداف أخرى. كأن أقول: إذا أردت أن تتمتع بصحة جيدة فعليك بالاعتدال أو: إذا أردت أن تحصل على تقدير المجتمع، امتنع عن الكذب وقل الصدق دائمًا. ويرى كانط أن مثل هذه الأوامر لا تصلح لتأسيس الأخلاق التي يجب أن تكون مطلوبة في ذاتها. أما الأوامر المطلقة فهي تلك التي تخلو من أي شرط وتكون مطلوبة لذاتها ونابعة من العقل. كأن أقول: عليك بالاعتدال. أو: امتنع عن الكذب وقل الصدق دائماً. ومثل هذه الأوامر هي التي تكون الأفعال الخلقية الحقيقية. وهي التي تمثل الأفعال التي تصدر عن الواجب.

ومن ثم يمكن وصف الواجب الكانطي بأنه يتصف بخصائص متعددة أهمها أنه: مثالي عام مطلق؛ لأنه نابع من العقل الإنساني ومتوافق مع طبيعته. وهو في نفس الوقت صارم لا يسمح بأية استثناءات ولا يرتبط بالتجارب الفردية المتغيرة. كما أنه يعد مطلوبا في ذاته وليس وسيلة لتحقيق أهداف اخرى أبعد منه كالحصول على منفعة أو لذة. وهو مطلق وليس مشروطاً بأية شروط وإلا فقد السمة الأخلاقية وانحرف عن مبادئ العقل المطلق.

شروط الواجب الأخلاقي

مادام الواجب الأخلاقي يتمثل في كونه إلزاماً أخلاقياً يصدر عن العقل كان علينا أن نربط مفهوم الواجب بشرطين أساسيين، أولهما: وجود الحرية. وثانيهما النظرة الثنائية إلى الإنسان.

الحرية الأخلاقية: يرى كانط أن الحرية الأخلاقية هي أولا وقبل كل شيء خاصية التصرف أو العمل في استقلال عن أي علة أجنبية؛ وإذا كانت هناك أشياء يبتغي على الإنسان فعلها، فذلك لأن لديها القدرة على فعلها. فالإنسان بوصفه جسمًا يخضع لضرورة الطبيعة، ولكن بوصفه عقلا يتصرف وفقًا لمبدأ. والأوامر القطعية المطلقة هي تلك المبادئ الأخلاقية التي يلزم بها الإنسان نفسه بوصفه كائناً ناطقاً حراً، وهذه الحرية لا تعني القدرة على اتيان أي فعل كائنا ما كان، بل هي تعني قدرة الإنسان على تنظيم حوافزه، وتهذيب ميوله، وتوجيه سلوكه. ففي وسع الإنسان أن يفعل أو يمتنع عن الفعل، أن يقبل أو يرفض، أن يقول « نعم» أو « لا» وهذه القدرة الإرادية هي التي تسمح له بتنظيم ميوله وفقا لما يقضي به القانون الأخلاقي[2].

وقد جعل كانط حرية الإرادة مصادرة من مصادرات العقل العملي؛ لأنه لا يعقل أبداً أن يُجبر إنسان ما على فعل ما ويوصف بأنه أخلاقي أو غير أخلاقي. فالحرية هي الشرط الأول والأساسي

[1]- **Kant, fundamental Principles of the Metaphysic of Morals, p.265.**

[2]-زكريا إبراهيم، مبادئ الفلسفة والأخلاق، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1963، ص137.

للواجب الخلقي عند كانط؛ فالواجب إلزام نفرضه على أنفسنا بمحض اختيارنا ما دمنا أحراراً.

النظرة الثنائية إلى الإنسان: لو كان الإنسان متوافقاً مع نفسه تمام التوافق، لما كان عليه سوى أن يترك نفسه على سجيتها لكي تعمل بوحي غرائزها، كما يعمل الحيوان. ولكن الإنسان مكون من الثنائية: النفس والجسد؛ الأولى ملائكية تنشد المثل الأعلى. والثانية شهوانية تنشد المتع الحسية واللذات الجسدية. والواقع إن شعور الإنسان بالواجب، وبالمثل الأعلى، هما اللذان يجعلان من الحياة الأخلاقية، ضربًا من الصراع أو الجهاد أو التوتر المستمر. فنحن نحيا باستمرار في حالة أليمة من الفوضى والاضطراب والتعدد، ولكن، لأننا نحنّ دائما إلى النظام والانسجام والوحدة. وعلى قدر ما يكون نزوع الضمير نحو الوحدة، يكون شعوره بما في أعماقه من تمزق باطني، فليست الحياة الأخلاقية حياة السهولة، واللذة والاستسلام، بل هي حياة الشدة، والصراع، والمجاهدة[1].

نقد المفهوم الكانطي للواجب

تعرضت نظرية الواجب الكانطي لحملة انتقادات ولعل أهمها: كيف أعرف أنني أتصرف- على وجه التأكيد- وفقاً للواجب؛ ألسنا نلاحظ في تجربتنا الخاصة أنه قد يحدث لنا أن نتساءل عن مدى شرعية أمر من الأوامر الخلقية، إذ يُخيّل إلينا أنه قد يكون مجرد وهم، أو رأي خاطئ، أو فكرة ذائعة؟ إن هذا يحدث في كثير من الأحيان حينما تتقدم بنا السن، أو يتغير الوسط الذي نحيا فيه، أو تزداد خبرتنا الأخلاقية قوة وثراء، فنشعر أن الأوامر الأخلاقية التي كنا نأخذ بها أنفسنا ليست سوى قواعد نسبية مشكوك في صحتها. وفضلاً عن ذلك فإن مشكلة الكثيرين منا لا تقوم في أنهم لا يريدون أن يعرفوا واجباتهم، بل تقوم في أنهم لم يستطيعوا أن يعرفوا تلك الواجبات. إذن فليس من الصحيح ما يتوهمه بعضهم من أن الضمير يجد نفسه دائماً بإزاء قواعد أخلاقية واضحة بينة معصومة من الخطأ، بل الصحيح أننا كثيراً ما نلتمس نور الضمير، فلا نكاد نجد أمامنا سوى ظلمات تكتنف سبيل حياتنا[2].

أما الصورية الشديدة التي تجعل ضرورة أداء الفعل وفقاً للقانون يذهب بالعمل وفقا لروح القانون والتوسط بين شكلية القواعد ومراعاة الظروف المحيطة. فيمتنع تماما العيش وفقا «للأخلاق الحية المنفتحة» بتعبير برجسون، تلك التي لا تلتزم بشكلية القواعد الأخلاقية بل تتصرف في كل الحالات بالرجوع إلى وجدان إبداعي يبتكر القواعد الأخلاقية الجديدة لمواجهة أزمات الضمير المختلفة.

ولذلك عدّها النقاد نظرية صورية متطرفة موغلة في التزمت والتشدد، مستبعدة الميول والوجدان، مهملة للتجربة الإنسانية كما يحياها الناس في واقعهم، فكيف يمكن لنظرية أخلاقية أن تستبعد ميول

[1]-المرجع السابق، ص 138.
[2]-المرجع السابق، ص 140.

الإنسان وعواطفه مع أن التجربة تعلمنا أن السلوك الذي ينبع من الوجدان كثيراً ما يكون أنبل من سلوك يصدر عن العقل. وكيف لمذهب أخلاقي ألا يبيح أية استثناءات من القاعدة الأخلاقية، مع أننا نعرف بالواقع والتجربة أن ليس ثمة قاعدة أخلاقية بلغت من القداسة حدًا يمنع من أن نستثنى فيها بعض الحالات، بل إن الكثير من الأفعال الإنسانية في حياتنا العادية تعدّ صوابًا أو خيراً لمجرد أنها استثناءات من القاعدة[1].

أما الفعل احترامًا للقانون وحده وخضوعًا له فهو في نظر بعض النقاد قول غير معقول، لأن العقل لا يقبل على فعل ما إلا وأثار على نفسه أسئلة من قبيل: لماذا أتصرف هكذا ولم أتصرف بخلاف ذلك؟ وما الغاية من الفعل الذي نقوم به؟ إلى غير ذلك من أسباب يقبلها العقل[2] الواقع أن كانط – يجانب الصواب حين يستبعد عنصر الميل من كل فعل أخلاقي؛ إذ لا شك أن الميول أساسية بالنسبة لكثير من الأفعال الخلقية، ولهذا كان من واجبنا في بعض الأحيان أن ندخل في اعتبارنا، عند الحكم على صواب الفعل الخلقي أو خطئه؛ عنصر الميل الذي صدر عنه الفعل، خاصة إذا عرفنا أن الكثير من أفعالنا قلما تصدر عن بواعث عقلية خالصة[3].

ويبقى النقد الأكبر الذي يمكن توجيهه إلى نظرية الواجب عند كانط في أنه يقيم الأخلاق كلها على مفهوم الواجب، وكأن الطبيعة البشرية قد استمدت فكرة الإلزام من باطن الذات، من دون تأثر بالعرف الاجتماعي في استحسانه الخير، واستهجانه الشر، ومن دون اعتبار لمبدأ الجزاء الذي يقضي بإثابة المحسن وعقاب المسيء.

كما يعد الواجب الأخلاقي بدعة ابتدعها كانط ؛ إذ إنه بوصفه مفهوماً لم يكن معروفا على الإطلاق في تاريخ الفلسفة اليونانية أو الفلسفة الإسلامية أو فلسفة العصور الوسطى أو عند فلاسفة الفلاسفة الحديثة السابقين عليه وإن كان وجد فيما بعد عند جول سيمون ولكن بمفهوم مختلف.

كما يؤخذ على نظرية الواجب الأخلاقي أنها جعلت الإلزام الخلقي يصدر من العقل وحده من دون النظر إلى الأديان السماوية ومن دون رغبة في ثواب الله أو خوف من عقابه. وهذا يعني الاكتفاء بالعقل والاستغناء عن الدين الذي أنزله الله تعالى لتنظيم حياة الناس وأخلاقياتهم.

---

[1]-محمد مهران، تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية، القاهرة، دار قباء، 1998، ص172.
[2]-المرجع السابق، ص173.
[3]-إمام عبد الفتاح إمام، فلسفة الأخلاق، فلسفة الأخلاق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت ص198.